

مشروع تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25) والذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إطلاعه بصفة منتظمة كل ستة أشهر على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويغطي التقرير التالى الفترة الممتدة منذ أن قدمت إلى مجلس الأمن تقريرى المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/414).

ثانيا - الحالة السياسية

٢ - شهدت الفترة قيد الاستعراض إنشاء مؤسسات الجمهورية. ففي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، طرح رئيس الوزراء على الجمعية الوطنية برنامج السياسة العامة لحكومته، مبرزا فيه أولويات عملها في المجالات التالية: الأمن ودعم بناء السلام، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلى والاستقرار المالى، والإصلاح الهيكلى، وإعادة بناء الهياكل الأساسية. وأعرب رئيس الحكومة عن اعتقاده في أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب من حكومته أن تبذل كل ما في وسعها لتنفيذ بعض الإجراءات التمهيديّة من بينها: زيادة معدل تحصيل الضرائب، وتعزيز إيرادات الدولة، وإبرام اتفاق للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية يغطي فترة ثلاث سنوات، وإصلاح قطاع الأعمال التجارية، ومكافحة الفساد، وتحقيق الشفافية في إدارة الأموال العامة.



٣ - وقام الرئيس فرانسوا بوزيزيه، بموجب المرسوم المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بتعيين البروفسور أبيل غومبا النائب السابق لرئيس الجمهورية أميناً للمظالم وفقاً لأحكام الدستور السارية. وقد استقال البروفسور غومبا من رئاسة حزبه، الجبهة الوطنية من أجل التقدم، وتخلّى عن جميع ولاياته السياسية للتفرغ لمهامه الجديدة. وأبدى سكان جمهورية أفريقيا الوسطى ارتياحهم لهذا التعيين، الذي يُعتبر خطوة هامة على طريق بناء السلام والحياة السياسية الوطنية.

٤ - وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية، أفضت تسوية الخلافات الانتخابية عن طريق المحكمة الدستورية الانتقالية إلى تعديل خريطة التمثيل داخل الجمعية الوطنية. وهكذا أصبح البرلمان الجديد يضم ١٠٥ نواب، من بينهم ١١ سيدة، يتوزعون على ١٠ مجموعات برلمانية و ٨ لجان دائمة. ويضم تكتل الأغلبية المؤيد للرئيس، "كوانا كوانا"، وحده ست مجموعات برلمانية. واعتمدت الجمعية الوطنية في دورتها الاستثنائية المعقودة في الفترة من ٥ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ برنامج السياسة العامة الذي عرضه رئيس الوزراء. وأقرت كذلك، ضمن ما أقرته، في دورتها العادية المعقودة، في الفترة من ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥، القانون المالي المعدل لقانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٥ واعتمدت قانون المالية لسنة ٢٠٠٦.

٥ - وأعيدت أيضاً هيكله السلطة القضائية بصورة جذرية، ولا سيما على مستوى المحاكم بأنواعها. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أنشئت المحكمة الدستورية الدائمة لتحل محل المحكمة الدستورية الانتقالية.

٦ - وشملت التحولات المؤسسية قطاع الإعلام أيضاً. وبمقتضاها أصبح مسؤولو الصحافة المطبوعة، ولا سيما الصحف الخاصة يبدون روح المبادرة والمسؤولية في ممارستهم لمهنتهم. وقد أسهم هذا الوعي في إعادة السلام إلى المناخ الاجتماعي والسياسي بعد إجراء الانتخابات العامة. وقدمت منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد دعماً هاماً فيما يتعلق بإعادة تنشيط المؤسسات الصحفية وتزويدها بالمعدات التقنية، عن طريق قسم الإعلام بمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتعاون مع وزارة الاتصال والمصالحة الوطنية والثقافة الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وهيئات ممثلة للصحفيين، والمجلس الأعلى للاتصال.

ثالثاً - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٧ - تضرر النشاط الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى كثيراً في السنة الحالية بالآثار السلبية للأزمات السياسية والعسكرية السابقة، وكذلك من جراء الافتقار إلى مساعدة

خارجية مناسبة. ولا تنطوي المنجزات الحالية سوى على تقويم طفيف للوضع لا تكاد تصل نسبته إلى ٢ في المائة مقابل نسبة متوقعة قدرها ٦, ٢ في المائة.

٨ - بيد أن الإيرادات الضريبية والأجور في مجموعها تحسنت قليلا بفضل تعداد موظفي الدولة والعاملين فيها الذي أجري في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومكنت هذه العملية من اكتشاف ما يناهز ١٧٠٠ مخالفة. ومع ذلك، ما زالت المالية العامة تجتاز أزمة عميقة من أبرز نتائجها تراكم متأخرات الأجور من جديد. ففي نهاية السنة، وبسبب النقص في الدعم الخارجي للميزانية، لم تستطع الدولة أن تدفع إلا أجور ستة أشهر فقط، أربعة منها عن سنة ٢٠٠٥، والواقع أنه لم يتسن لها ذلك إلا بمساعدة سخية من فرنسا والصين. وقد نجم عن هذا العجز في الميزانية وقوع سلسلة من الإضرابات أصابت العديد من دوائر الإدارة العامة بالشلل.

٩ - ويُعد حصول جمهورية أفريقيا الوسطى الآن، في مرحلة ما بعد الانتخابات، على الدعم الخارجي المنتظر أن تتلقاه ميزانيتها ضرورة قصوى لكي تتمكن من التغلب على الصعوبات التي تواجهها في الوقت الراهن. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تُبذل كل الجهود الممكنة لإبرام اتفاق للتعاون في أقرب وقت بين سلطات أفريقيا الوسطى والمؤسسات المالية الدولية. وقد يكون وضع برنامج ثان لفترة ما بعد انتهاء الصراع، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، خطوة مستصوبة من شأنها أن تمكن الحكومة من بدء محادثات مع الشركاء في التنمية بشأن مسألة التعاون. إلا أن المساعدة الخارجية وحدها لا تكفي لإنعاش الأنشطة في البلد على نحو مستدام، وبالتالي على الحكومة أن تزيد من إيقاع الإصلاحات وأن تتخذ تدابير أخرى مشددة تهدف إلى التحكم بقدر أكبر في النفقات العامة وتوسيع الوعاء الضريبي وتعزيز شفافية إدارة المالية العامة، وذلك بمكافحة الفساد على نحو أكثر فعالية.

١٠ - وواصل نظام الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية أعماله في إطار نهج متكامل يشمل التصدي للطوارئ الإنسانية والإعمار والتنمية وتحسين الحالة الأمنية. وظل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصيغته المنقحة، الذي تدور محاوره الاستراتيجية حول الحكم الديمقراطي والإعمار والإنعاش بعد انتهاء الصراع ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأداة المرجعية لتخطيط الأنشطة.

١١ - وخلال نصف السنة المشمول بالتقرير، كثفت منظومة الأمم المتحدة أعمالها الوقائية الرامية إلى الحد من تدهور مؤشرات الحالة الإنسانية، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وبمساعدة مالية من أيرلندا والسويد والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي. فعلى صعيد الأنشطة الإنسانية، قدم الفريق القطري إلى سكان أفريقيا

الوسطى الذين تأثروا بفيضانات آب/أغسطس الماضي مساعدة تمثلت في إنشاء نظام لتوزيع الماء الصالح للشرب وتعزيز مراقبة الأوبئة وتقليل احتمالات حدوثها.

١٢ - وفي مجال الأمن الغذائي، نفذ الفريق القطري حلولا طويلة الأمد لإيجاد وسائل مستدامة للعيش أو الإنتاج أو للحفاظ على تلك الوسائل. وواصل تكفله بالفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما الأطفال والأمهات والمسنين الذين يعانون من سوء التغذية.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

١٣ - تشهد الحالة العامة لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى تحسنا بطيئا منذ عودة الشرعية الدستورية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن تلك الحقوق ما زالت تُنتهك بشكل سافر ومتواتر؛ كما أن الأحوال في السجون تزداد سوءا، ولا تفي بالشروط الدنيا التي تنص عليها الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والتي صدقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤ - وعلى الرغم من الأحكام التنظيمية السارية التي لا تضع الصحافة تحت طائلة قانون العقوبات، ارتكبت جرائم صحفية أو مخالفات تمس أجهزة البث الإعلامي أو انتهاكات للوائح الإعلامية. وقد تم إبلاغ القسم المعني بحقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى باعتقال نائب برلماني ورئيس المجلس الأعلى للاتصال مؤخرا، وكذلك بإساءة قوات الدفاع والأمن معاملة السكان المدنيين. وأطلع المكتب السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على الانتهاكات، وأبلغها بأنها تتنافى وعزمها على جعل فترة ولايتها الخمسية تركز على التنمية وضمان الحريات الأساسية.

١٥ - وعقب الانتخابات الرئاسية والتشريعية، نظم قسم حقوق الإنسان، عن طريق فرعيه الإقليميين في بوار (٤٥٠ كلم شمال غرب بانغي) وبوسانغوا (٣٠٥ كلم شمال بانغي)، عدة أنشطة تتعلق بتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نظم القسم لأعضاء البرلمان حلقة عمل تتيح لهم من أن يتفهموا بقدر أكبر الدور المنوط بهم فيما يتعلق بتعزيز حكم القانون وحقوق الإنسان، وأن يلموا بالصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحماية تلك الحقوق.

١٦ - فضلا عن ذلك، نظمت عدة اجتماعات احتفالا بالذكرى الخامسة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وسنحت فيها الفرصة للنساء في أفريقيا الوسطى لزيادة معلوماتهن عن حقوق الإنسان بما يزيد من فعالية مشاركتهن في الأنشطة الرامية إلى تعزيز تلك الحقوق.

خامسا - الحالة على الصعيدين العسكري والأمني

١٧ - ظلت الحالة الأمنية هشة في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ انتهاء العملية الانتخابية ولا سيما في المقاطعات الواقعة غرب وشمال شرق البلاد. ولا تزال العصابات المسلحة تعيق الأنشطة الزراعية والتجارية وتتسبب في نزوح أعداد كبيرة من السكان نحو تشاد والكاميرون. وقد زادت أحداث دارفور، بالإضافة إلى سهولة التسلل عبر الحدود، من تفاقم انتشار الأسلحة الخفيفة والمؤثرات العقلية وتداولها بما يجعل الحالة الأمنية تبعث على مزيد من القلق.

١٨ - وفي إطار جهود تأمين الإقليم، مُدّدت ولاية القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لفترة ستة شهور قابلة للتجديد مرة واحدة، وكان موعد انتهائها هو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأتاح هذا القرار الإيجابي الذي اتخذته البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا نشر القوة المتعددة الجنسيات بشكل خاص في بوزوم (٤٠٠ كلم شمال غرب بانغي) وفي بريبا (٦٠٠ كلم شمال شرق بانغي). والمهدف من ذلك هو مساعدة عناصر القوات المسلحة الوطنية على مكافحة "قطاع الطرق" وجماعات اللصوص أو العصابات المسلحة التي تنشط في تلك المناطق وخارج حدود جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٩ - وتصديا لحالة انعدام الأمن على الحدود، نظمت جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، اجتماعا ثلاثيا رفيع المستوى من أجل السلطات المعنية بالمشاكل الأمنية في البلدان الثلاثة، وذلك في ياوندي يومي ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ واضطلع المكتب بدور الميسر لأنشطة ذلك الاجتماع.

٢٠ - وتنص التوصيات الصادرة عن الاجتماع على ما يلي:

(أ) على الصعيد الوطني: تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن على الحدود؛

(ب) على الصعيدين الثنائي والثلاثي الأطراف: تكثيف تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية؛ واستعمال وسائل جوية لمراقبة الحدود؛ وإعادة تنشيط اللجان المختلطة؛ ومضاعفة الاتصالات فيما بين السلطات الحدودية المدنية والعسكرية؛ وتنظيم عمليات مشتركة؛ وتقييم الحالة الأمنية في إطار آليات المتابعة.

٢١ - وطلب المشاركون في اجتماع ياوندي الرفيع المستوى إلى المكتب مواصلة اضطلاعهم بدور الميسر. ودعت السلطات العليا في البلدان الثلاثة المجتمع الدولي إلى دعم الجهود المبذولة

من أجل وضع حد لانعدام الأمن الذي يهدد استقرارها. وعقب اجتماع ياوندي، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بجنيف، اجتماعا رباعيا شاركت فيه الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتاح هذا الاجتماع التوصل إلى فهم مشترك للحالة السائدة على حدود البلدان الثلاثة.

٢٢ - وتواصلت عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة حيث قدمت فرنسا دعما لتشكيل ثلاث كتائب، في حين شارك القسم العسكري للمكتب في تنظيم دورات تدريبية لصالح "مراقبي وضباط مراكز القيادة في الكتائب"، و"ميكانيكي سيارات"، و"ميكانيكي الأسلحة الصغيرة العيار". وداوم المكتب على إجراء اتصالات منتظمة مع السلطات العسكرية في أفريقيا الوسطى، والقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمفرزة الفرنسية. وواصل المكتب أيضا تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، في إطار مشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتوفير الدعم للمجتمعات المحلية.

٢٣ - وواصل قسم الشرطة المدنية التابع للمكتب بدوره رصد الحالة الأمنية في أفريقيا الوسطى، سواء في العاصمة أو في داخل البلد. ونظم عدة دورات تدريبية موجهة للشرطة والدرك الوطني. وبلغ عدد المشاركين في تلك الدورات ١٥٨ من عناصر الشرطة و ٩٨ من عناصر الدرك.

٢٤ - ويواصل المكتب تعاونه مع المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، كما يتابع أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ويشارك المكتب كذلك في مختلف مراحل عملية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الإطار، يقدم المكتب دعما يتعلق أساسا بالجوانب التقنية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، التي جرى بحكم موقعها الجغرافي السياسي والاستراتيجي ضمها إلى المؤتمر في عام ٢٠٠٤ كعضو كامل العضوية.

سادسا - ملاحظات

٢٥ - أود أن أحيي شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على ما أبداه من صبر ونضج سياسي في الفترة اللاحقة للانتخابات وهي فترة حاسمة بالنسبة للاستقرار في ذلك البلد. فعودة الشرعية الدستورية تفسح المجال لتعزيز سيادة القانون بتدعيم المؤسسات الجديدة وإصلاح الهياكل الأساسية ومداومة العمل على تحسين الحالة المالية العصبية التي يشهدها البلد وترشيد أساليب الحكم وضمان احترام حقوق الإنسان وكفالة أمن الإقليم.

٢٦ - والواقع أن المهمة من الجسامة بما يجعل إنجازها في غير مقدور جمهورية أفريقيا الوسطى وحدها وهي لم تفق بعد مما شهدته حتى عهد قريب من أزمات سياسية - عسكرية وتوترات اجتماعية. ومن ثم، يعد دعم المجتمع الدولي لذلك البلد أمرا حيويا لتمكين سلطاته من إيجاد حلول سريعة وملائمة للمشاكل الكثيرة التي تواجهها. وإنه لما يبعث على الاغتراب، في هذا الصدد، المناقشات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة مؤسسات بریتون وودز. وإنني لأدعوها إلى إبداء مرونة بحيث تواصل مد الحكومة بالدعم التقني والمالي اللازم لإعمار وإنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى التي يعد استغلال طاقاتها من الموارد الطبيعية أمرا في غير المتناول في الوقت الراهن.

٢٧ - وبمساعدة الحكومة على المضي في الإصلاحات لا سيما في مجال استخدام الحاسوب في الإدارات المالية (الخزانة والضرائب والعقارات والجمارك وتحصيل الضرائب والدوائر المختصة بالإيرادات والدوائر المركزية)، وعلى استغلال الثروات المعدنية والحرجية والزراعية الوطنية، سيسهم المجتمع الدولي في تهيئة الظروف لتحقيق استقرار دائم لاحت بواده بعودة الشرعية الدستورية في أيار/مايو الماضي. وليست الحالة الداخلية التي ينفرد بها هذا البلد هي وحدها التي تستلزم تلك المساعدة المتعددة الأشكال بل وأيضا التطورات المثيرة للقلق التي رصدت على الصعيدين العسكري والإنساني في بعض البلدان المجاورة والتي يمكن، في حالة التصعيد، أن تزعزع استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب موقعها الجغرافي في وسط أفريقيا.

٢٨ - ومن ناحية، نظام الأمم المتحدة بجميع عناصره العاملة في الميدان تقديم المساعدة على نحو منسق في ظل تشجيع ممثلي الخاص. الأمر الذي سيتم بالتعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار لجنة الشركاء الخارجيين المعنية بمتابعة الحالتين السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والديمقراطية، وفي إطار فريق التشاور المنوطة به مهمة متابعة المسائل الاقتصادية والإنسانية وعملية إعمار البلد.

٢٩ - وإنني لأتوجه إلى ممثلي الخاص اللواء لامين سيسي والأسرة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بتحيةة إجلال وتقدير لتفانيهما المستمر في أداء مهامهما. ولا يفوتني أيضا، أن أعرب عن امتناني لرؤساء دول وسط أفريقيا الذين لا يمكن أن نوفيهم حقهم من التقدير لمساندتهم سلطات أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى تصحيح المسار الاجتماعي - الاقتصادي والمالي والأمني لبلدها.